الحرس الثوري وروحاني.. الصدام الحتمي

فاطمة الصمادي

قبل فترة وجيزة من اتفاق جنيف، كان المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي يطلق مصطلح «الدبلوماسية المرنة الشجاعة» في اجتماع لقادة الحرس الثوري، الجهة القادرة أكثر من سواها على إجهاض محاولات التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولأول مرة في تاريخ العلاقة المحكمة بين مؤسسة المرشد ومؤسسة «الحرس» يطلب منهم عدم التدخل في السياسة، في تناغم مع ما طلبه روحاني في يوم سبق ذلك الاجتماع، حين قال إن الساحة السياسية ليست المكان المناسب لهم.

كل ذلك كان يمهد لقرارات على أعلى المستويات تجاه عدد من القضايا الحساسة وفي مقدمتها العلاقة مع أمريكا وملف إيران النووي، وهو ما قد يُدخل مؤسسة الحرس في مرحلة جديدة، وهي المؤسسة التي لعبت -وما زالت تلعب- دورا سياسيا وأمنيا واقتصاديا إلى جانب دورها العسكري.

أسباب عديدة جعلت الحرس الثوري في إيران يقبل على مضض اتفاق جنيف. والحقيقة أن هذا الاتفاق لم يكن ليمر بدون موافقة من هذه المؤسسة، فقد قررت أن تمنح حسن روحاني هامشا من المناورة في هذه القضية الحساسة، مراهنة عليه كمفاوض محنك قد يتمكن من خلخلة وإضعاف سلسلة العقوبات التي أحكمت حلقاتها في السنوات الأخيرة، وعلى وجه التحديد عندما طالت قطاعي النفط والبنوك، وهو ما وجه ضربة مباشرة للاقتصاد الإيراني، ومنه اقتصاد الظل الذي يسيطر الحرس الثوري على جزء كبير منه.

قوة ممتدة

وعودة في التاريخ إلى الوراء، نجد أن حرس الثورة أنشئ ضمن شعار الحفاظ على الجمهورية والثورة الإسلامية، وإيجاد حالة من التعادل مع الجيش الإيراني الذي كان يعتقد الخميني أن الكثير من ضباطه لم يتخلوا عن ولائهم للشاه.

لكن الظروف السياسية والتحديات العسكرية التي شهدتها إيران، خاصة مع ما أوجدته الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، وما أبداه المنتسبون للحرس من تضحية وشجاعة في القتال، فتح المجال أمامه لدور في المجال الاقتصادي، ما لبث هذا الدور أن اتسع عموديا وأفقيا، خاصة مع الدور الذي لعبه على صعيد إجهاض العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران. وإيجاد طرق ومداخل للالتفاف عليها.

وكذلك الدور الذي قام به على صعيد تأمين الاحتياجات الفنية والعسكرية للبرنامج النووي الإيراني، وهذا الدور أوصل البرنامج إلى مرحلة تجعل من إيقافه عملا في غاية الصعوبة.

وإن كان بعض الباحثين يرى أن الحرس «مؤسسة صغيرة داخل النظام، جسورة وترتكب الكثير من الأخطاء»، فإن الباحث علي آلفونه يعتقد أن الحرس لديه وجود عميق ومتنفذ في المؤسسة الحاكمة، ويعكس في عمله وجهة نظر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية.

بل إن تطورات الساحة السياسة منذ عام 2009 وانتخابات الرئاسة العاشرة، وما رافقها من احتجاجات وما تبعها من نتائج، تجعل المتابع يذهب إلى أكثر من ذلك.

فقد برهنت هذه التطورات على أن هذه المؤسسة تلعب دورا أكبر من القيام بعملية «انعكاس» لما يراه المرشد، فهي تؤثر في قراراته، بل تصوغ من خلال حلقة المستشارين المحيطة به بإحكام، ما يشكل البنية الأساسية لأي قرار للمرشد في ملفات حساسة في مقدمتها الملف النووي، والعلاقة مع أمريكا، وحزب الله، والعراق وسوريا.

تحول دور الحرس مع الزمن وبفعل التحديات التي واجهتها إيران إلى مؤسسة أمنية عسكرية، وكان لهذا الجانب -تحديدا- دوره في جعل الحرس يدخل شيئا فشيئا إلى المجال السياسي والمجال الاقتصادي ويحرز دورا ونفوذا على هذين الصعيدين.

ولا يمكن إنكار الدور السياسي للحرس، لكن الدور الاقتصادي لا يقل عنه أهمية، إن لم يكن يتفوق عليه، وهو ما جعل الحرس ينظر بشكل مختلف إلى «اتفاق جنيف» كمدخل يمكن من خلاله كسر حلقة الحصار الذي بدأ يهدد مشاريعه.

دولة داخل الدولة

وتنبع أهمية الدور الاقتصادي من الوجود القوي للحرس في الاقتصاد الداخلي لإيران، وكذلك على صعيد التجارة الخارجية.

واستطاعت هذه المنظمة أن تنتقل من مشاريع صغيرة ومعدودة لإعادة بناء ما دمرته الحرب إلى مؤسسة تضطلع بمشاريع بنية تحتية وعمرانية كبيرة.

واستفاد «الحرس» من نفوذه في مجال الصناعات العسكرية، ودخل سوق «الحاجات اليومية» ذات المردود الجيد من خلال مؤسسات تجارية صغيرة خاصة منتشرة في كل أنحاء إيران.

ورغم الجدل الذي يحيط بذلك، فإن النشاط الاقتصادي للحرس يأتي مدعوما قانونيا في نص دستوري واضح، فالمادة 147 من الدستور تفصل في الوظائف الاقتصادية لحرس الثورة «فالدولة في وقت السلام يجب أن تستفيد من الأفراد والتجهيزات الفنية للجيش في أعمال الإمداد، والتعليم والإنتاج والبناء، مع رعاية الموازين الإسلامية، وبما لا يمس بالجاهزية القتالية».

وللحرس أيضا نقاط بحرية تمتد على مسافة 1500 ميل على سواحل الخليج، وباتت تسمى في إيران «الأرصفة البحرية غير المرئية»، وتتهم هذه الأرصفة بأنها مجال واسع لتهريب البضائع إلى داخل إيران.

ويعتبر مرفأ «شهيد رجائي» في هرمزكان مركزا لتهريب النفط. وبدأ الفرع الاقتصادي للحرس الثوري المسمى «خاتم الأنبياء» بالسيطرة على مشاريع كبرى في قطاع النفط والغاز، والتي تبلغ قيمتها نحو عشرة مليارات دولار، علاوة على أكبر مشروع يتعلق بمراحل التطوير الثلاث لحقل الغاز العملاق «فارس الجنوبي».

وفي الوقت الذي لم تجد فيه وجهة النظر القائلة بضعف تأثير العقوبات ما يسندها من حجج منطقية، كانت وجهة النظر المعارضة تفرض حضورها مدعومة بالأرقام الصادرة عن مؤسسات اقتصادية داخل إيران وخارجها.

فالعقوبات كانت سببا رئيسيا في ارتفاع التضخم ليصل إلى 30 في المئة وفق أرقام البنك المركزي الإيراني، و35 في المئة وفقا لخبراء وأساتذة اقتصاد إيرانيين، و42 في المئة وفق تصريحات صدرت عن الرئيس الإيراني، مما «يجعلها نسبة مرتفعة للغاية إذا ما قورنت ببقية دول المنطقة، وربما بدول العالم بأسره».

ورافق ذلك ارتفاع نسبة البطالة إلى 13 في المئة وفقا لبعض الإحصاءات التي تعكس وجهة النظر الرسمية. وإن كانت إيران تحجم عن بيان المعدل الفعلي للبطالة إلا أنها لم تشهد منذ 1998 رقما من خانة واحدة لمعدل البطالة، التي ترجع في واحدة من أسبابها إلى تراجع الاستثمارات الحكومية والخاصة.

وإن كان معدل البطالة في العالم بالمتوسط يصل إلى 9.7 في المئة وفي المنطقة إلى 6.9 في المئة ، فإن خبراء اقتصاديين إيرانيين يتحدثون عن معدل يتجاوز 25 في المئة في وقت يجب فيه أن ينخفض إلى 7 في المئة .

ولم يكن لاقتصاد يعتمد بصورة أساسية على عائدات النفط إلا أن يتأثر بشدة بالعقوبات، حيث انخفض تصدير النفط من 2.5 مليون برميل عام 2011 إلى 1.1 مليون برميل عام 2013 بنسبة تتجاوز 60 في المئة ، وقاد ذلك إلى انخفاض عائدات إيران من النفط من مائة مليار دولار عام 2011 إلى 35 مليارا عام 2013.

وتراجع الإنتاج الإجمالي من النفط من أربعة ملايين برميل يوميا إلى 2.7 مليون، وصاحب ذلك تراجع كبير في قيمة العملة الإيرانية أمام الدولار والعملات الأجنبية.

ولم تتجاوز نسب النمو الاقتصادي 0 في المئة خلال العامين الماضيين، وهذه نتيجة مخيبة للآمال خاصة لواضعي وثيقة «الرؤية المستقبلية لعام 2025» التي تهدف لجعل إيران القوة الإقليمية الأولى، والارتقاء بها على كافة الصعد، ومن ضمن ذلك تحقيق نسبة نمو اقتصادي تبلغ 8 في المئة حتى ذاك العام.

غض الطرف.. بشروط

لم يتحرك روحاني باتجاه اتفاق جنيف بقراره المستقل، فقد حصل على ضوء أخضر من مرشد الثورة، وقرار المرشد جعل من الصعب على معارضي التقارب مع أمريكا مهاجمة روحاني وإعاقة مساره.

ومارس الحرس بدوره نوعا من غض الطرف عن مغازلات روحاني للغرب واليهود في إطار سعيه إلى «تحويل التهديد إلى فرصة» والذي أدركت القيادة الإيرانية على مختلف مستوياتها -بما فيها الحرس الثوري- أنه لن يتم إلا بإجراء تغيير في الخطاب والسياسة الخارجية.

فبدأ الرئيس روحاني عهده بتهنئة اليهود في العالم أجمع بعيد رأس السنة العبرية «روش هشانه»، وبالرغم من مسارعة الحكومة الإيرانية إلى نفي ذلك، والتأكيد على أن الرئيس روحاني لا يمتلك حسابا على «تويتر»، فإن الوقائع تناقض تصريحات الناطق الحكومي.

فقد أنشيء حساب روحاني على تويتر مطلع مايو الماضي وتحدث فعلا باسم روحاني في الانتخابات، وتضمّن معلومات دقيقة تتعلق بالموقف من عدد من القضايا، وأبرزها الحوار مع أمريكا وضرورة إحداث تغيير في السياسة الخارجية الإيرانية.

ونشر هذا الحساب منذ ذلك التاريخ أكثر من 13 ألف تغريدة، بمعدل خمسين تغريدة في الأسبوع. جاءت التغريدات منسجمة مع دعوة روحاني إلى تغيير في السياسة الإيرانية بالداخل والخارج، ولم يصدر منذ ذلك التاريخ أي نفي لأي منها.

وواصل الحرس الثوري سياسة غض الطرف لاحقا، عندما اختار روحاني «سيامك مرصدق» النائب اليهودي في البرلمان الإيراني، ليرافقه في زيارته إلى نيويورك. والحال نفسها عندما نشر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في حسابه الرسمي على «تويتر» مجموعة تغريدات تصب في الاتجاه نفسه، مشيرا إلى أن بلاده لا تنكر المحرقة، أو «الهولوكوست»، وأن الرجل الذي أنكر المحرقة قد غادر، قاصدا بذلك الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد.

وذلك على عكس ما حدث مع أحمدي نجاد، الذي سعى -ورغم تصريحاته المستفزة بشأن إنكار المحرقة وغيرها- إلى فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك ما حدث مع محمد خاتمي «الرئيس الأسبق» الذي خرجت ضده مسيرات أكفان تندد بمحاولاته طي صفحة الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتلقى نقدا لاذعا من قبل قادة الحرس.

ومع هذا يجب ألا نسرف في توقع استمرار أداء الحرس في هذه القضية على هذا المنوال، وقد بدأت أولى الإشارات إلى أزمة قادمة مع الرئيس روحاني في تصريحات لقائد الحرس الثوري الجنرال محمد علي جعفري نشرها الإعلام الإيراني مؤخرا.

فالحرس وإن كان يريد مخرجا لأزمة العقوبات فإنه لن يسمح بتوسيع هامش استقلال القرار لمؤسسة الرئاسة وتوسيع صلاحياتها على حساب صلاحياته، وهي المحاولات التي لم يتهاون بشأنها مع الرؤساء السابقين.

وإذا ما استمر روحاني وطاقمه -وعلى وجه التحديد وزير خارجيته- في رسم مسار سياسي مستقل، فسيجد نفسه آجلا أم عاجلا يواجه نفس المعضلات التي واجهها رفسنجاني وخاتمي وحتى أحمدي نجاد نفسه في الفترة الرئاسية الثانية لكل منهم، فبعد أن نجح رفسنجاني في تعزيز مكانة الطبقة المتوسطة في فترته الرئاسية الأولى، كان في فترته الرئاسية الثانية يفقد السيطرة شيئا فشيئا على الوزارات الهامة والمؤسسات الأمنية.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت وزارة الاستخبارات تابعة بشكل فعلي -وإن كان غير معلن- للمرشد، وبمعنى أدق أصبحت محصورة في الحلقة المحيطة به، وجلها من الحرس، وهو ما اصطلح على تسميته في إيران بـ«بيت رهبري» أي بيت القائد، ومنذ ذلك الحين أيضا بدأت ماسسة القوى الموازية للحكومة.

وتكرر الأمر مع الرئيس السابق محمد خاتمي، ففي فترته الرئاسية الأولى نجح في تعزيز مكانته داخل المجتمع، وشهدت الحياة السياسية انفراجا لا يمكن إنكاره، انعكس على الأحزاب والجمعيات والمجتمع المدني.

لكن الأمر لم يستمر في دورته الرئاسية الثانية، حيث شكل اغتيال أكثر من سبعين شخصا جلهم من المفكرين ضربة كبيرة لمسيرة خاتمي.

ومع ثبوت تورط الاستخبارات الإيرانية، وجد خاتمي نفسه يواجه حكومة موازية، نجحت في إجهاض مخططه خاصة على صعيد نزع صفة العسكرة عن المجتمع الإيراني.

أما أحمدي نجاد فقد حاول أن يخضع النشاط الاقتصادي للحرس لسلطة ورقابة الحكومة، لكنه لم ينجح، وبدلا من ذلك دخل في مواجهة مع المؤسسة الأقوى في إيران، ووجد نفسه في صراع مع البرلمان ومهددا بالإقصاء، واتهم تياره بـ«الانحراف» وما زال سيف المحاكمة مُصلتا على رقبته.

فرص الصدام قائمة

تريد مؤسسة الحرس إنجاز الاتفاق مع الغرب، ومنح ما جرى التوافق عليه في جنيف فرصة للنجاح، لكنها لن تسمح أن يأتي ذلك بدون شروطها وخطوطها الحمراء، خاصة فيما يتعلق بنفوذها وتأثيرها في الملفات الكبرى وفي مقدمتها الملف النووي.

ورغم حرص الجميع في إيران على إظهار تماسك الجبهة الداخلية فإن التصريحات الأخيرة تشي بانقسام لا يمكن تجاهله.

ففي الشهر الماضي قدم الجنرال جعفري تحذيرا واضحا لوزير الخارجية ظريف بأن «لا يتكلم في شأن ليس من اختصاصه ولا يفهم فيه».

ولم تستطع قيادة الحرس أن تخفي غضبها من تصريحات لظريف قال فيها «إن الإنسان الإيراني هو من يخيف الغرب وليست بعض الصواريخ»، وإن بلاده يجب أن تأخذ التهديد العسكري الذي تمثله أمريكا على محمل الجد «فالدفاعات العسكرية يمكن تدميرها بسهولة».

قرأ الحرس في تلك التصريحات تجاوزا لا يُغتفر من «دبلوماسي من ذوي الخبرة، ولكن ليس لديه أي خبرة في المجال العسكري».

والحقيقة أن اتفاق جنيف فيه ثلاثة مآخذ من الممكن أن يستخدمها الحرس لمحاصرة فريق روحاني والضغط عليه، وهي:

- لم يرد في الاتفاق أية جملة تنص على الاعتراف رسميا بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أراضيها، طبقا للمادة الرابعة من معاهدة وكالة الطاقة الذرية، ولا يمكن اعتبار أن عبارة «استمرار التخصيب» التي وردت في نص الاتفاق تعني «الاعتراف رسميا».

- عند الحديث عن الخطوات النهائية في الحل، وضعت مجموعة «5+1» ثلاثة شروط ليكون التخصيب جزءا من البرنامج النووي الإيراني، وهذه الشروط هي:

1 - أن يكون محدودا من حيث المستوى والقدرة وحجم المخزون المخصب، ونطاقه وموقعه.

2 -أن يخضع لرقابة مشددة.

3 -إثبات الحاجة العملية له، وهذا الشرط تحديدا يعطي الجانب الغربي فرصة القول بأن الحاجة العملية لا تتطلب قيام إيران بالتخصيب داخل أراضيها، وذلك بسبب الحاجة إلى وقود للمفاعلات. وهذه الشروط تعكس في حقيقتها سعيا لتفكيك البنية التحتية لتخصيب اليورانيوم.

- نص اتفاق جنيف صراحة على ضرورة التزام إيران بقرارات مجلس الأمن الدولي. وهذا يعطي للقوى الغربية الحق بأن تطلب تعليق التخصيب حتى بالنسبة لما دون 5 في المئة الذي تم القبول به. وهو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن.

وتمهيدا لاتفاق جنيف وفي سبتمبر الماضي، قطع رأي المرشد بأن دور الحرس يجب أن يكون بعيدا عن السياسة، لكن قيادة الحرس اليوم ترى رأيا آخر نجده في آخر تصريحات جعفري حين قال «إن التهديد الرئيسي للثورة هو في الساحة السياسية، والحرس لا يمكن أن يبقى صامتا في وجه ذلك».

«الابتلاء بالغرب» هو العنوان الذي بدأ يتشكل وسيكون شعار الحرس في صدامهم مع روحاني الذي بدأ مبكرا، حيث سيجد نفسه بمواجهة القوى الموازية التي جرت مأسستها خلال السنوات الماضية.

وتتركز إدارة هذه القوى في حلقة أمنية مقربة من المرشد، ونفوذ هذه القوى على الصعد السياسية والاقتصادية هو ما سيجعل الصدام معها أمرا حتميا، إذا ما أراد روحاني أن ينفذ ما تضمنه برنامجه الواعد على هذه الصعد، ولم يستطع أن يدير العلاقة مع منافسه القوي بذكاء، وقد بدأت قوته ونفوذه يسولان له الاستحواذ على السلطة بكل أركانها.

عن «الجزيرة نت»

«داعش».. وشرها المستطير

فائق منيف

مع بدء المحكمة الدولية في لاهاي محاكمة المتهمين باغتيال الرئيس اللبناني الراحل رفيق الحريري، أعدت مشاهدة بيان ظهر بعد ساعات من الاغتيال. يتبنى أحمد أبو عدس في البيان عملية الاغتيال تحت اسم جماعة وهمية أطلق عليها جماعة النصرة والجهاد في بلاد الشام. نجح هذا البيان في تضليل المحققين لمدة من الزمن، قبل أن يكتشفوا أنهم ضحية خداع استخباراتي، ثم يلاحقوا بعدها من كانوا وراء ترويج هذا الشريط. انقطعت الأخبار عن أبو عدس حتى ظهرت أنباء أنه جرت تصفيته في أحد سجون سوريا ليموت سره وسر من وراءه قبل أن تحرره الثورة الشعبية من سجن النظام. الملاحظ في بيان أبو عدس أنه يحمل نفس مواصفات خطابات وأقوال الداعشيين التي تنضح بالعداء للسعودية. نفس التوجه والكلمات وأسلوب الخطاب تحملها مقاطع الداعشيين في الـ«يوتيوب» وتغريداتهم في حسابات «تويتر» ذات الأسماء الحركية التي تهتم بالمساجين والموقوفين في قضايا إرهابية وتتوعد بالانتقام لهم.

من الطبيعي تشابه أهداف الصنائع الاستخباراتية إن كان الصانع واحدا، لذلك تشابه بيان أبو عدس مع تصريحات الداعشيين. الفرق بينهما أن جماعة «النصرة والجهاد في بلاد الشام» التي ظهرت في بيان أبو عدس كان هدفها أقصر وأكثر تحديدا، وهو تضليل المحققين وإعطاء منفذي الاغتيال الوقت الزمني الكافي للهروب والاختفاء، بينما هدف «داعش» أكبر وأكثر تعقيدا، واستلزم بناؤها سنوات من التمهيد والتخطيط والاختراقات والتسويق -خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي - حتى تكون بالقدر الذي يسمح بتنفيذ أهداف استراتيجية وعمليات عسكرية.

وقد حققت «داعش» هذه الأهداف بامتياز، فمنذ أن وضعت أقدامها في سوريا وهي تنفذ أجندة المخابرات السورية والإيرانية وتعبث بالصفوف الخلفية للثوار سوريا: تفرق شملهم، وتفتت وحدتهم، وتفتعل الخلاف مع هذه الجماعة وتلك، وترفض المشاركة في أي محاولات لرأب الصدع وحل الخلافات أو حتى الاحتكام إلى الشرع للبت في مشاكلها مع بقية الفصائل، وبدلا من قتال العدو الماثل أمامهم في ساحة المعركة يوجهون فوهات أسلحتهم إلى صدور من يقاتله، ويهددون ويستفزون الدول المناصرة للثورة السورية لإخافتها من أبعاد انتصار الثوار في معركة التحرير، ويشوهون الثورة بأفعالهم المنتهكة لحقوق للإنسان ليوحوا للعالم بأنها بلا أخلاق ومبادئ وأنها لا تقل عن النظام السوري بشاعة وإجراما. وقد قويت شوكتهم بعد وصول المهربين من سجني أبو غريب والتاجي إلى سوريا، وهي العملية التي زعم تنظيم داعش تنفيذها تحت اسم «هدم الأسوار»، واستفاد منها لتسويق نفسه داخل الساحة الجهادية واستقطاب مقاتلين صدقوا هذه المزاعم. والحقيقة هي التي أعلنها وزير العدل العراقي من أن العملية ما هي إلا مؤامرة اشترك فيها رؤوس كبار بتواطؤ من داخل السجن لأهداف ذات علاقة بالملف السوري ولإخافة أمريكا من تعاظم دور «القاعدة» هناك.

المؤسف هو اشتراك خليجيين في خديعة «داعش»: تجاهلوا نداءات العلماء والمفكرين والثوار السوريين بعدم الحاجة إلى الرجال قدر حاجتهم إلى المال والسلاح، وذهبوا إلى هناك ليصبحوا عالة على الثورة والثوار، وظفتهم «داعش» لخدمة أهدافها التخريبية، وأزاحوا بوجودهم هناك العبء المالي عن الدول والاستخبارات التي تمول داعش. فهم لا يحتاجون إلى تمويل في ظل التبرعات التي تأتيهم بطرق غير نظامية من متبرعين يحسبون أنهم يخدمون الشعب السوري بينما هم في الواقع يخدمون أعداءه. تحولوا، بفضل سذاجتهم السياسية وجهلهم بصراعات القوى، إلى مرتزقة بالمجان يقادون إلى الموت دفاعا عن أعدائهم.

الآن، هم يدافعون تحت راية داعشية تتحكم فيها استخبارات سوريا وإيران، وربما في الغد القريب بعد إفشال الثورة السورية وانتهاء دورهم تراهم تحت نفس الراية أو بدولة إسلامية أخرى قد تضم فلسطين ولبنان، يتسلم زمام إدارتها هذه المرة جهاز الموساد الإسرائيلي لتخدم أهدافه التوسعية والتدميرية، وسنرى نفس التصريحات تتكرر بوجوه ملثمة وأصوات صارخة تهدد بارتكاب المذابح والجرائم التي تخدم أعداءنا باسم ديننا والجهاد الذي شوهوه. وسينبري - كما في كل مرة - المتعاطفون المخدوعون بهم للدفاع عنهم والتهجم على كل من يحذر منهم ومن أفعالهم، ويتهمونه بالنفاق والوقوف مع الأعداء ضد الإسلام.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

الخطر قادم!

جميل الذيابي

مما يضرّ بالسعودية وشقيقاتها من دول الخليج العربية الثروة النائمة على النفط، استضافة وجوه انتهازية وصولية تدبّج المدائح بأن تلك الدول الأفضل والوحيدة المستقرة في المنطقة وتعمل جيدا، وتلك أساليب تخديرية خادعة، فيما الحقيقة غير ذلك.

عقارب الزمن لا تعود إلى الوراء، وإذا لم تتدارك دول الخليج نفسها، وتقوم بجراحات إصلاحية شاملة، فستتراكم عليها المشكلات، وستدور حلولها اللاحقة في حلقات مفرغة، ولن تتمكن من تخفيف الاحتقان ولجم المنافقين، وستفشل في إدارة الملفات الداخلية والخارجية التي تطوّق خواصرها، وتدق المسامير في نعوشها.

لا شك في أن السعودية ودولاً خليجية برهنت على تأثيرها وفاعليتها عندما تحركت بثقلها وساندت البحرين، وكذلك عندما دعمت مصر بعد إسقاط حكم محمد مرسي، لكنها في المقابل غير قادرة على النجاح على الأقل حتى الآن في سورية ولبنان، وغائبة تماما في العراق، بل تنازلت عن بلاد الرافدين منذ سقوط نظام صدام حسين، حتى تمكّنت منه إيران وأزلامها، كما تمكّن حزب الله «الإيراني» من التغطرس بالقوة في لبنان. هذا الحزب «الإيراني» الذي يقتل عضلاته، يشارك في شكل سافر إلى جانب قوات نظام الأسد في قتل أطفال سورية، فيما الإعلام الخليجي لم يسلّط الضوء على ما ترتكبه ميليشيات هذا الحزب من مذابح، في ظل صمت عالمي وتواطؤ دول عربية معه.

يبدو واضحاً أن السياسة الخارجية الأمريكية تشهد تحولات كبيرة يمكن الإحساس بذبذباتها من طهران إلى بكين، مروراً بطوكيو وحتى الشرق الأوسط. وليس من شك في أن اتفاق جنيف بين إيران ومجموعة «5+1» الذي كانت الولايات المتحدة عرّابته، وعُمان حاملة رسائله، أبرز عناوين تلك التحولات الجيو - استراتيجية، وبغض النظر عمّا يقوله البيت الأبيض من استمرار تمسك واشنطن بحلفائها التقليديين، إلا أن الحقيقة الساطعة - لاسيما بعد إرسال الولايات المتحدة قاذفتي قنابل من طراز «بي52-» إلى المنطقة التي أعلنت فيها الصين إجراءات عسكرية، خصوصاً في بحر الصين الشرقي، تأكيداً لتضامن أمريكا مع دول شرق آسيا - تؤكد أن الولايات المتحدة قررت القفز ولو موقتاً من مركب ما كانت تسميه «الشرق الأوسط الكبير»، لتركز جهودها على منطقتي آسيا والمحيط الهادي وعلى علاقاتها مع الصين وحلفائها هناك، بحسب ما يرى المحلل الأمريكي جيم لوب.

ويعزز تلك الملاحظات الخلاف «البين» بين واشنطن وحليفها في أفغانستان الرئيس حامد كارزاي في شأن اتفاق أمني يسمح بوجود عسكري أمريكي محدود بعد انسحاب القوات الغربية من بلاده في عام 2014، إذ بعث الرئيس باراك أوباما مستشارته لشؤون الأمن القومي سوزان رايس إلى كابول لتبلغ كارازاي بوضوح بانه إذا لم يوقّع مسودة الاتفاق الأمني، فإن الولايات المتحدة ستترك أفغانستان أسيرة لأقدارها بعد عام 2014.

وهكذا فإن التحولات الجيو - استراتيجية الأمريكية لم تعد مخاوف وحسب، بل حقيقة ملموسة، تزيدها سوءاً احتمالات تطور الاتفاق «الموقت» بين إيران والقوى الغربية إلى تعاون وثيق قد يشمل إعادة ترتيب أوضاع المنطقة من شرق البحر المتوسط وحتى شبه القارة الهندية وجنوب آسيا.

الأكيد أن لمنطقة الخليج العربي حقا مشروعاً في «القلق» من اتفاق جنيف أو من التحولات الاستراتيجية في السياسات الأمريكية، وإعادة تعريف مصالحها في العالم، وأبرز ما يثير القلق في هذا الشأن أن أي «تقاطع» إضافي بين واشنطن وطهران سيزيل كل العقبات أمام المطامح التوسعية الإيرانية، ومن حق كل خليجي أن يتساءل: هل ستكتفي طهران بالتهام العراق ولبنان وسورية، حيث لا تخفي أصابعها وبصماتها؟ أم سيحاول القرش الإيراني التهام اليمن والسيطرة على الخليج أيضاً؟

صحيح، أن الوجه الآخر للحجج الأمريكية يبشر باستقطاب واحتواء أمريكي لطهران، بحيث يمكن إقناعها بدور إيجابي في العراق وسورية ولبنان، لكن مبررات واشنطن لهذا التحول الجيو - استراتيجي ستتبدد وتتبخر في هواء نزاعات المنطقة، لأن التوتر الطائفي، خصوصاً السني - الشيعي لن ينخفض بإطلاق يد إيران للهيمنة على المنطقة، بل سيشعل الفتيل ويؤجج النار.

إن اتجاه واشنطن بتغيير أولوياتها الاستراتيجية في العالم قد لا يكون جديدا، وقد بدا واضحاً في تصريحات عدة أدلت بها وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون منذ عامين، لكن الواضح أن واشنطن قد تغادر مستنقع الشرق الأوسط لتغوص في وحل نزاعات أخرى مع حيتان لا تخشى الغرق مثل الصين وإيران وروسيا.

وإذا كانت واشنطن ستتقارب مع طهران بغية الاستعانة بها في تعزيز استقرار المنطقة، فهو تقارب «محمود» لن ترفضه دول الخليج، شرط ألا يكون على حسابها، وحتى يثبت ذلك، فعلى دول المنطقة أن تدرس أولوياتها وخياراتها البديلة، وعلى حكومات وشعوب هذه المنطقة أن تعي أن الغد لن يكون كما كان الأمس، وأن التضحيات حتمية، وأن تعزيز اللحمة الخليجية والعربية هو الرد الوحيد على أية مخاطر محتملة في المنطقة.

من الواضح حتى الآن أن واشنطن وطهران قرّرتا التحول إلى صديقتين، لذلك يجب أن تدرك الدول الخليجية، وفي مقدمها السعودية، أن «العداوة الشيطانية» تم صلبها على مضيق هرمز إلى حين، وبات الركض على سجادة إيرانية قارهة أسرع من السير على «شوك» الصحراء!

عن الحياة» اللندنية